

# السياسة والصناعة في الأسمنت



د. مصطفى الرفاعي

وزير الصناعة والتكنولوجيا الأسبق

الاسمنت سلعة استراتيجية تدخل في صناعة البناء وتؤثر تأثيرا مباشرا على قطاعي الاسكان والمقاولات، إرتفاع أسعار الحديد والاسمنت أدى إلى افلاس أو توقف نشاط مئات شركات المقاولات كما أدى إلى ارتفاع تكلفة الاسكان.

صناعة الاسمنت هي من الصناعات التي يعرف المصريون جميع اصولها الفنية من التنجيم إلى التصميم والتركييب وإدارة عمليات الإنتاج والتسويق، فبيع شركات الاسمنت للاجانب لم يحقق نقلة تكنولوجية أو حتى ادارية أو تنمية لهذه الصناعة، فما الذي حققه؟ صناعة الاسمنت هي صناعة مدعمة من الدولة، وذلك لأن أهم مدخلاتها هي خامات محجرية محلية تحصل عليها بدون مقابل تقريبا ووقود وطاقه كهربائية تحصل عليهما بأسعار مدعمة من الدولة، دعم الدولة لصناعة الاسمنت تاريخي وسببه هو الرغبة في توفير هذه السلعة الاستراتيجية للمواطن بأسعار رخيصة مدعمة من الدولة.

تأمين سكن عائلي للمواطن المصري هو احد واجبات الدولة نحو الشباب يضاهاى في أهميته تأمين الغذاء، فارتفاع اسعار السكن قضية أمن قومي لانها تتسبب فى تعذر الزواج وتكوين اسرة وينتج عن ذلك اضطرابات سياسية تهدد السلام الاجتماعى وتفرض الجرائم، واحد مظاهرها ما يحدث الآن من هجرة الشباب غير المشروعة إلى دول البحر الأبيض مثل ايطاليا وغيرها.

من الطبيعى أن تكون أسعار الاسمنت فى مصر اقل بكثير من الأسعار العالمية لانخفاض تكلفة المدخلات ورخص العمالة، فما هو تفسير زيادة سعر الاسمنت المحلى ٢٠٪ عن سعر الاسمنت المستورد؟

لقد اصبح كارتل الاسمنت الاحتكارى حقيقة على أرض الواقع يضم شركات أوروبية وشركة مكسيكية تتحكم فى سعر المنتج وانفقت فيما بينها على احتكار السوق المصرية واستغلاله بما يضر بمصالح مصر الاقتصادية، ويقودنا ذلك إلى العديد من التساؤلات المنطقية والمشروعة عن الظروف والسياسات التي اوصلتنا إلى هذا الموقف المتردى، وعن اسباب وأسرار عدم اكتراث هذه الشركات بالرأى العام وصالح المواطن المصرى وسلطة الدولة المصرية، وإلى التساؤل عن القوى التي تقف وراء هذه الشركات وتشجعها على عدم الاستجابة لرجاء الحكومة وعدم الاكتراث بالرأى العام المصرى إلى حد تهديدها للوكلاء والموزعين بإلغاء التعاقدات معهم فى حالة تعاقدهم على الاسمنت المستورد، ولما كان هذا قرارا جماعيا صدر فى نفس الوقت من شركات الاسمنت فهو دليل تواطؤ واتفاق على احتكار السوق وعدم المنافسة وتحديد الأسعار بما يضر ضررا بالغا بمصلحة المستهلك ومصلحة الاقتصاد المصرى وهى جريمة مكتملة الأركان عقوبتها سجن رؤساء هذه الشركات طبقا لقانون الولايات المتحدة.

فى فبراير الماضى كتبت مقترحا تسعير الاسمنت بما يضمن للشركات هامش ربح جيد وعادل ويمنع استغلال هذه الشركات للمواطن المصرى، وإذا كانت هذه الشركات تؤدى حق الدولة للخرانة المصرية فى ضرائب الارياح التجارية والصناعية فعلينا ان نعتقد انها تقدم ميزانيات صحيحة ومعلنة قد تم مراجعتها، وإن هذه الميزانيات تحدد جميع العناصر المحاسبية بما فيها تكلفة انتاج الطن، كنا نتوقع ردا على ذلك ان يتأكد للرأى العام حقيقة تكلفة انتاج طن الاسمنت واما اذا كانت تتراوح بين ١٢٠ و ١٥٠ جنيها للطن.

يبدو غريبا ان اجهزة منع الاحتكار وحماية المستهلك وإحالة بعض الشركات إلى النيابة العامة والقضاء أو فرض غرامات على بعض شركات الاسمنت لم يكبح جماح شهوة القنص الاقتصادى لدى هذه الشركات وشراهة تحقيق عائدات كبرى تحول جميعها للخارج، الرغبة الجامحة لدى شركات الاسمنت فى بيع الاسمنت للمواطن المصرى بأسعار تجاوزت ٥٠٠ جنيه للطن «أرياح ٣٥٠٪» هى تطبيق لسياسات الثراء على حساب فقراء العالم الثالث، وهى سياسات مارستها الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات فى دول كثيرة لعقود بدعم جيد من حكوماتها تؤيدها سياسات البنك الدولى «بنك الدول الصناعية» وهى ايضا سياسات لاتجرؤ هذه الشركات على تطبيقها فى بلادها الاصلية. كنا نظن ان سيطرة الاجانب على الاقتصاد المصرى قد زالت بعد ان تحققت لحكومة مصر السيادة الكاملة على أرض مصر وبعد جلاء القوات البريطانية، ونذكر انه رغم وجود هذه القوات اصدر البرلمان المصرى قانون تمصير الشركات فى عام ١٩٤٧ وقانون حظر تملك الاراضى والعقارات للاجانب فى عام ١٩٥١ تحية واجبة لعبدالرحمن الرفاعى المناضل الذى تبنى هذه القوانين ودافع عنها فى البرلمان رحمه الله.

طلبت حكومتنا من شركات الاسمنت ان تقوم بتسعير الاسمنت بأسعار مناسبة «ربما ٢٠٠ جنيه للطن» وهو ما لم يحدث، ثم اكتفت بطلب طباعة سعر الطن على شيكارة الاسمنت، وقد يفهم من ذلك ان قرار تسعير الاسمنت سيغضب هذه الشركات أو الدول الأجنبية التى تتدخل لمصلحتها، وبديهي ان السياسات الاجنبية تعمل لخدمة اقتصاد هذه الدول وشركاتها، فعلينا ايضا ان نطبق سياسات تكون فى مصلحة اقتصادنا ومصلحة شعبنا بإصدار قرار التسعير كى يحقق التوازن بين مصالح المواطن المستهلك ومصلحة الصناعات الوطنية.